دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

العدد السابع والثلاثون
البريد الإلكتروني iascm@emirates.net.ae
الموقع الإلكتروني www.islamic-college.co.ae

اقرأ في هذا العدد

دفع شبهات حول بعض الكلمات في القرآن الكريم
تحقيق جزء من حديث شيخ الحنفية القدوري
أبو القاسم المالكي ومنهجه في فقه النوازل
التكييف الفقهي للتداوي بالقرآن الكريم
دلالات التعبير بالوجه في الحديث الشريف
أسباب إهمال عمل الفعل في النحو العربي
التوليد والاستقصاء في شعر ابن الرومي
التشكيل الموسيقي في شعر ابن سهل الأندلسي
دور البيئة التعليمية في تطوير تعلم اللغة الثانية
دراسة تحليلية لفاعلية الاختبار

1430هـ /2009 م

مَجلَّـــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

العدد السابع والثلاثون

جمادى الآخر ١٤٣٠ هـ - يونيو ٢٠٠٩م

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمد حساني

هيئة التَّحرير

د. أسماء أحمد العويس

د. ماجد عبد السلام إبراهيم

د. الرفاعي عبد الحافظ

د. الشريف ميهوبي

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــات

● **الافتتاحية**

رئيس التحرير ١٥-١٧

● **دفع شبهات حول بعض الكلمات في القرآن الكريم**

د. علي عبد العزيز سيور ١٩-٧٦

● **جُزءٌ مِنْ حَديثِ شَيخ الحنفية أبي الحُسين أحمد بن مُحمد القُدُوريّ صاحب المختصر المشهور (٣٦٢ - ٤٢٨ هـ) - تحقيق**

د. مستورة رجا المطيري ٧٧-١٢٠

● **أبو القاسم أحمد بن ورد المالكي الأندلسي ومنهجه في فقه النوازل (ت٥٤٠هـ)**

د. قطب الريسوني ١٢١-١٧٨

● **التكييف الفقهي للتداوي بالقرآن الكريم في الشريعة والقانون**

مع استجلاء موقف المنظومة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. السيد محمود عبد الرحيم مهران ١٧٩-٢٣٠

● **دلالات التعبير بالوجه في الحديث الشريف - دراسة في اللغة الصامتة**

د. علي محمد نور المدني ٢٣١-٢٦٨

● **أسباب إهمال عمل الفعل في النحو العربي**

د. منيرة محمود الحمد ٢٦٩-٣١٠

● **التوليد والاستقصاء في شعر ابن الرومي (٢٢١ - ٢٨٣هـ) - عرض وتحليل**

أ.د. هاشم صالح منّاع ٣١١-٣٥٦

● **التشكيل الموسيقي في شعر ابن سهل الأندلسي**

د. أحمد عقـون ٣٥٧-٤١٨

• **The Role of the Teaching Environment in Developing Second Language Learning**
Dr. Khalid AlKhaja ..... 5 - 22

• **An Analytical Study of Testing Effectiveness**
By: Dr. Khalid AlKhaja Dr. Maryam Baishak ..... 23 - 46

أسباب إهمال عمل الفعل في النحو العربي

د. منيرة بنت محمود الحمد *

* أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن - الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسباب إهمال عمل الفعل في النحو العربي. وكان من سنن هذا البحث أن وضّح تعريف مصطلح الإهمال وبيان ما يرادف الإهمال من مصطلحات، كإبطال العمل، ومنع العمل، والكفّ عن العمل، والعزل. والفرق بينه وبين مصطلح الإلغاء. كما وضّح القواعد إلى الأصول النحويّة في الإهمال. فأثبت أنّ الفعل هو أصل العمل، لذا شاع إعماله في اللغة العربية. وجاء القليل منه مهملاً، وتعدّدت أسباب ذلك. فقد يكون الإهمال لغة لبعض العرب، وقد يكون بسبب تأخر الفعل عن صدر جملته حين يتوسّط بين معمولاته أو يتأخر عنها فيضعف عن التأثير فيما تعلّق به. وقد يكون الإهمال بسبب تغيّر صيغة الفعل وذلك بناء على أنّ الأصل في عمل الفعل هو عدم تغييره.

مقدمة:

الإهمال وما يرادفه من مصطلحات:

عبّر النحويون عن العامل الذي يهمل بعبارات مختلفة منها: الإهمال: واستخدمه العلماء بكثرة في الحديث عن العامل الذي يمنع من العمل الذي ثبت له بالاستقراء عند جمهور النحويين وهو متقدم على معموله من مفرد، أو جملة لسبب ما نحو إهمال عمل الأفعال: كان، وليس، وقلَّ، وكثُر، وطال، وحبَّذا، ونحو إهمال الأسماء التي تعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، وغيره من المشتقات، ونحو إهمال (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع[١]، (ولم) الجازمة له، و(إن) الشرطية، و(إنّ) وأخواتها، و(ما) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس: (الناسخات وغيرها)، مما هو موجود في مَظانّه.

ومن المصطلحات التي استخدمت مرادفة للإهمال: إبطال العمل[٢]، ومنع العمل[٣]، والكفّ عن العمل[٤]، والعزل[٥]، وكلها خاصة باتصال (ما) الكافة ببعض عوامل الرفع، أو النصب، أو الجرّ، والإلغاء. وهو: إبطال العمل لا لمانع لفظاً ومحلاً، واختُصَّ بأفعال

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل، بيروت، د.ت) ص:٦٦٨-٦٦٩.

(٢) التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط١، ١٩٨٢م) ١/ ٢١٤.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، تعليق: علي شيري (ط٢، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ١/ ٢٤٤.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م)، ١/ ٣٤٢.

(٥) المفصل في علم العربية أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (دار الجيل، بيروت، د.ت) ٢٩٢، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، (ط١، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣م) القسم الأول: ١/ ٨٥٢، ٨٥٣. واستخدمه في زيادة (إنْ) بعد (ما) النافية المشبهة بـ(ليس).

القلوب المتصرفة (ظنَّ وأخواتها) حين تتوسط بين معموليها، أو تتأخر عنهما، وبأعلمَ وأرى الناصبتين لثلاثة مفاعيل حين تتوسط بين معموليها الثاني والثالث، أو تتأخر عنهما، وبـ(إذنْ) الناصبة للمضارع حين تغيرّ من صدر جملتها.

ورأيت أن أستخدم مصطلح الإهمال في هذا البحث؛ لأنّه هو المعنى اللغوي الدقيق الذي ينطبق على ظاهرة إهمال الفعل في كثير من مواضعه.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة وردت في كتب النحو العربي، وتحدث عنها العلماء في أبواب متفرقة منه، وهي: أسباب إهمال الفعل، وتتمثل الدراسة في نهج جديد لدراسة موضوعات النحو يهدف إلى جمع ما تناثر من الأفعال التي قيل بإهمالها، ودراستها في نهج قائم على أساس من المعنى؛ حيث تجمع في تناسب وترابط مما يسهل فهمها، بالإضافة إلى دراستها من ناحية نحوية، وبيان الأسباب التي تؤدي إلى إهمال الفعل وفقاً للقواعد التي وضعها العلماء، وردّ هذه القواعد إلى أصولها، وبيان آراء العلماء فيها، واختيار ما يناسب دون تعصب..

أسباب إهمال الفعل في النحو العربي:

من الأصول النحوية التي وضعها العلماء للعوامل في النحو العربي أنّ الفعل هو أقواها في العمل؛ لأنّه الأصل فيها، فهو يدلّ من حيث مادته على الحدث، ومن حيث صيغته على الزمن[٦]، وهذا ما يُتطلب من الفعل أداؤه.

والجملة الفعلية هي الأصل الغالب في التعبير عند بعض الباحثين؛ لأن المتكلم يهتم بالحدث، والفعل مصدر الإسناد، وبالتالي كان أهم مقومات الجملة. يدل على ذلك تأثيره في جميع كلمات الجملة، وبخاصة الأسماء؛ إذ يعمل فيها الرفع والنصب، وتتعلق به ما تؤديه من وظائف في الجملة، وبالتالي معانيها[٧].

---

(٦) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي الجزائري، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي (ط١، دار الأنباء، بغداد، ١٩٩٠م) ٩٧.

(٧) نظرات في الفعل وتقسيماته أميرة علي توفيق، (ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨١م) ١٤.

لهذا كله شاع إعمال الفعل في اللغة العربية، فعمل ظاهراً ومحذوفاً، متقدماً ومتأخراً، متصلاً ومنفصلاً، بل إنّ كثيراً من الأسماء، والحروف قد عملت عمله؛ لتضمنها معناه، فهذا دليل على أنّ الفعل من القوة بمكان في العمل، ومما يدل على أصالة الفعل وقوته في العمل أنّ جمهور النحويين أوجبوا إعمال (كان) الناقصة في نحو: كان زيدٌ قائما، ولم يجيزوا إهمالها. والمعروف أن (كان) أمّ ثلاثة عشر فعلاً تسمى الناقصة، أو الناسخة، وسميت ناقصة؛ لأنها تفتقر إلى الخبر(٨)، وناسخة؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر. و(كان) فعل يفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي، وتدخل على الجمل الاسمية فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل اسماً لها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به خبراً لها، وهذا مذهب البصريين واختاره الجمهور(٩)، نحو: كان محمد مسافراً.

والكوفيون لا يجعلون لها عملاً إلّا في الخبر، واسمها باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه(١٠).

---

(٨) شرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (عالم الكتب، بيروت، د.ت) ٧/ ٩٧.

(٩) الكتاب، أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٢، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م) ٢/ ١٤٨، الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد (ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٩٦م) ٤١، شرح ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: أحمد محمد قاسم (ط٣، دار التراث الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م) ٢٤٢، شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ١/ ١٦٣، اللباب في علم الإعراب، الإسفرائيني، تحقيق: شوقي المعري (ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م) ١١٣، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، وابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري (ط١، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) القسم الثاني، ٢/ ١٠٣٢، اللّمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي (ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ٢/ ٥٦٨، شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد (ط١١، مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) ١٢٧، شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثي (ط١، مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م) ١/ ٣٦٢.

(١٠) شرح شذور الذهب، الجوجري، ١/ ٣٦٣، شرح التصريح، خالد بن عبد الله الأزهري، (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت) ١/ ١٨٤، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (دار المعرفة، بيروت، د.ت) ١/ ١١١.

إهمال عمل (كان) :

ومن استعمال (كان) في اللغة العربية أن يرتفع ما بعدها نحو: كان زيدٌ قائمٌ، وممّا ورد منه قول العُجير السلولي:

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صنفان: شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أصنعُ[11]

برفع (صنفان)، واختلف العلماء فيه على آراء:

يرى الجمهور أنّ (كان) فيه هي (كان) الناقصة، ولكن اسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها في موضع نصب، خبرها يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) معلقًا على الشاهد السابق: (أضمر فيها، وقال بعضهم: كانَ أنت خيرٌ منه، كأنّه قال: إنَّه خيرٌ منه)[12].

ويذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أنّ هذا الإضمار هو من خصائص لغة العرب، يقول معلقاً على الشاهد السابق: (ومن رفع - أي: صنفان- جعلها بمعنى الشأن والحديث، وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملة مفسرة، وتكون في موضع الخبر عن ذلك الضمير، نحو: هو زيدٌ قائمٌ أي: الأمرُ زيدٌ قائمٌ)[13].

---

(١١) الجمل في النحو، من شواهد: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ١١٩، وسيبويه، الكتاب، ١/ ٧١، النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد (ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ٤٤٢. وروي فيه: (نصفين) بالنصب، ولا شاهد فيه. وروي الشطر الثاني: ومثنٍ بصرعي بعض ما كنت أصنع واستشهد فيه بتثنية (صرعي)، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، (دار ابن الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م) ١١٤، البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ٢/ ٦٩٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٣، دار الاتحاد العربي، القاهرة، د.ت) ١/ ٢٤١، الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م) ٢/ ٤١.

(١٢) الكتاب، سيبويه، ١/ ٧١، وانظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٩٦م ١/ ١٠٤، والمسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار (ط١، دار عمار، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) ٢٢٤، وأسرار العربية، الأنباري، ١١٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٧/ ١٠٠، والبسيط، لابن أبي الربيع، ٢/ ٦٩٦، والصايغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢/ ٥٧٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: محمد أحمد النماس (ط١، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ٢/ ٧٦.

(١٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١٠١.

وأكثر ما يجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وتعمل فيه، فإذا كان منصوباً برز نحو: إنّه زيدٌ قائمٌ، وإذا كان مرفوعاً استتر في الفعل؛ لأنّ الفاعل متى كان مضمراً واحداً لغائب لم تظهر له صورة، نحو: كان زيدٌ قائمٌ، وكانَ أنت خيرٌ منه. ففي (كان) ضمير الشأن مستتر فيها، والجملة بعده في موضع الخبر، وهي تفسير لذلك المضمر.

والغرض من هذا الإضمار هو تفخيم الأمر وتعظيمه، وأكثر ما يقع في الخطب والمواعظ؛ لما فيها من الوعد والوعيد .

وذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) من الكوفيين إلى أنّ (كان) ملغاة لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبر، ووافقه ابن الطراوة (٥٢٨هـ)[١٤].

أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد أنكر سماعه[١٥]، وجعل ابن درستويه (٣٤٧هـ) (كان) فيه من قبيل التامة التي لا تفتقر إلى الخبر، وفاعلها الضمير المستتر، والمعنى: وقعت القصة. ثم فسّرت القصة بالجملة، وحجّته أنّ الجملة التي بعد (كان) مفسرة لذلك الضمير، فإذا كانت كذلك كانت إيّاه فحكمها كحكمه، ولا يصحّ أن تكون خبراً مع كونها مفسرة[١٦].

وردّ الرضي (ت ٦٨٦هـ) هذا الرأي؛ لأنه لم يثبت ضمير الشأن في كلام العرب، إلاّ مبتدأ في الحال: كقول الله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص:١]، أو في الأصل كاسم (إنَّ) نحو: إنَّه زيد قائمٌ، وكأوّل مفعوليْ (ظنَّ) نحو: ظننته زيدٌ قائمٌ[١٧].

ومذهب أبي القاسم بن الأبرش الأندلسي (ت ٥٣٢هـ) أنّ (كان) في الشاهد السابق وأمثاله هي قسم برأسه[١٨]، ووافقه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فـ(كان) عنده على أربعة

---

(١٤) الهمع، السيوطي، ١/ ١١١، والدرر، الشنقيطي، ٢/ ٤١.

(١٥) الارتشاف، أبو حيان، ٢/ ٧٦، الهمع، السيوطي، ١/ ١١١.

(١٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: علي بشير مصري (ط١، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م) القسم الثاني: ٢/ ١٠٣٢. وذكر هذا الرأي ولم يعزه لأحد، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠١/٧.

(١٧) شرح الرضي، ٢/ ١٠٣٤.

(١٨) الارتشاف، أبو حيان، ٢/ ٧٦، الهمع، السيوطي، ١/ ١١٦.

أوجه: ناقصة، وتامة، وزائدة، وشانية[١٩]، والشانية عاملة كالناقصة، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها الجملة بعدها في موضع نصب بها.

وأرجح رأي الجمهور لأمرين:

الأول: أنّ (كان) فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل متقدمة لأصالتها وقوتها في العمل.

والآخر: أنّه لم يثبت إهمال (كان) متقدمة، لا قياساً ولا شذوذاً، وأن الإضمار في النواسخ شائع في كلام العرب، فالأولى الحمل على الإعمال.

الإهمال لغة لبعض العرب:

وعلى الرغم من أصالة الفعل وقوته في العمل، فإنَّ القليل منه قد جاء مهملاً، وتعددت أسباب إهماله، ومن الأسباب أنّ الإهمال لغة لبعض العرب، كما هو الحال في (ليس)، وهي من أخوات (كان) في العمل، وتفيد النفي مطلقاً عند سيبويه وجماعة من النحويين[٢٠]. ونفي الحال عند الجمهور[٢١].

واختلف فيها أفعل هي أم حرف؟ فجمهور النحويين يرون أنّ (ليس) فعل ماض لا يتصرّف[٢٢]. خلافاً لابن شقير (ت ٣١٧هـ)، ولأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في أحد رأيين

---

(١٩) المفصل، الزمخشري، ٢٦٥.

(٢٠) الكتاب، سيبويه، ٤/ ٢٣٣.

(٢١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١١١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/ ١٠٤٦ - القسم الثاني، واللمحة في شرح الملحة، الصايغ، ٢/ ٥٦٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله يوسف أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق، حسن حمد وإميل بديع يعقوب (ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ١/ ٥٦٣، والهمع، السيوطي، ١/ ١١١.

(٢٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٤٨، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م) ١/ ٨٢، والأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٣م) ١٩٥، وشرح ملحة الإعراب، الحريري، ٢٤١، وأسرار العربية، الأنباري، ١١٢، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١١١، والارتشاف، أبوحيان،٢/ ٧٢، والجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م) ٤٩٣ و ٤٩٥، والقفي، ابن هشام الأنصاري ١/٥٦٤، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ١٨٤ و ١٨٦.

له – أنّها حرف، ولابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) بأنها حرف أجري مجرى الفعل في لفظه، فألحق ضمائر الرفع وعلامة التأنيث[٢٣]، والمشهور رأي الجمهور لصحة اتصال الضمائر المرفوعة البارزة كما تتصل بالأفعال الماضية، فيقال: ليسا، وليسوا، ولستم، ولستن، ولصحة اتصال تاء التأنيث بها كما تتصل بالأفعال الماضية، فيقال: ليسَتْ، ولتحملها الضمير فيقال: محمد ليس حاضراً.

إهمال عمل (ليس):

جاءت (ليس) في اللغة العربية وقد وليها مبتدأ خبره مقترن بـ(إلاَّ)، ومنه قولهم: ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ بالرفع، أو غير مقترن بها كقول هشام أخي ذي الرّمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرْتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ[٢٤]

كما جاءت وقد وليها الفعل نحو: ليس خلق الله أشعرَ منه، وليس قالها زيد. وخرجه العلماء على آراء:

فذكر سيبويه أنّ بعض العرب يجعلون (ليس) كـ(ما) النافية المهملة، ووصف هذا بالقليل الذي لا يكاد يعرف، يقول: (وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف)[٢٥].

---

(٢٣) صرح أبو علي بفعلية (ليس) في الإيضاح العضدي، ١/ ١١٠ – ١١١. وصرح بحرفية (ليس) وهو المشهور عنه في: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي (ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م) ١/ ٩، وفي: المسائل المنثورة، ٢٢١، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/ ١٠٤٧، القسم الثاني، والارتشاف، أبو حيان، ٢/ ٧٢. والبسيط، ابن أبي الربيع، ١/ ١٦٣.

(٢٤) من شواهد: الكتاب، سيبويه، ١/ ٧١ و ١٤٧، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩م) ٤/ ١٠١، وشرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني: (دار المأمون، دمشق، ١٩٧٩م) ١/ ٤٢١، والأمالي النحوية، جمال الدين عثمان بن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي (ط١، عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ٤/ ١٣٨، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م) ٣٧٠، والأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٠م) ٣/ ١٩٥.

(٢٥) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٤٧.

وجوّز أن يكون من هذا ما سمع من العرب من قولهم: ليس خلقَ الله أشعر منه، وليس قالها زيدٌ. وقول هشام الأنف الذكر.

ونسب أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) هذه اللغة لبني تميم، وذكر أنّ تكلمهم بذاك وأمثاله ذائع[٢٦].

والذي يظهر أنّ لغة بني تميم هي إهمال (ليس) إذا اقترن الخبر بـ (إلاَّ) ومنه قولهم: ليس الطّيبُ إلا المسك بالرفع، فـ(ليس) نافية مهملة، وما بعدها مرتفع على الابتداء والخبر، وقد صرح ابن مالك بهذا (ت ٦٧٢هـ) فقال:

ومبطلٌ (إلاَّ) لدى تميمِ إعمال - ليس - فارو ذا تتميم[٢٧]

وعلّل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) إهمال (ليس) بقوله: ((كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء الشروط))[٢٨].

وجعل هذا من تقارض اللفظين في الأحكام، وهو من مُلح العرب في كلامهم، فأعطيت (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا في لغة بني تميم. كما أعطيت (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال عند استيفاء الشروط في لغة أهل الحجاز .

ومذهب الهروي (ت ٤١٥هـ) أن إهمال (ليس) قسم برأسه، وهو موضع من أربعة مواضع لها تكون فيه حرفاً نافياً مهملاً بمعنى (ما) النافية المهملة، سواء اقترن الخبر بـ(إلاّ) نحو: ليس زيد إلاّ قائمٌ. كما يقال: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، وهذا مسموع عن العرب في قولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ بالرفع، فهو بمعنى: ما الطيبُ إلاّ المسكُ أم لم يقترن بها نحو: ليس خلقَ الله

---

(٢٦) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ١٨٤، والجنى الداني، المرادي، ٤٩٦، والمغني، ابن هشام، ١/٥٦٤، و٢/٥١٨ والهمع، السيوطي، ١/ ١١٥، وذكرها الرضي ولم ينسبها. انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/١٠٥٠، القسم الثاني.

(٢٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ١٨٤.

(٢٨) المغني، ابن هشام، ١/ ٥٦٤. و ٢/٥١٨ .

مثلَه كما يقال: ما خلق الله مثله، وذلك لأنه ولي (ليس) فعل لا يكون اسماً لها[٢٩]. وظاهر كلامه أن القياس على تلك اللغة جائز، فقد مثّل لها بغير المسموع من العرب.

أمّا المالقي (ت ٧٠٢هـ) فيرى أن (ليس) تهمل إذا وجدت بغير خاصية من خواصّ الأفعال كاقتران خبرها بـ(إلاّ) فتكون حرفاً لا غير بمعنى (ما) النافية المهملة، سواء أوليها جملة اسمية كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، أم جملة فعلية نحو قول النابغة الذبياني:

يهدي كتائبَ خضراً، ليس يعصمها إلاّ ابتدارٌ، إلى موتٍ، بإلجامِ[٣٠]

فهذا لا منازعة في حرفية (ليس) فيه؛ إذ لا خاصية من خواصّ الأفعال فيها، ومنع أن تكون (ليس) في البيت السابق عاملة شانية، واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة مفسرة لذلك الضمير، وحجته أنّ الجملة المفسّرة للضمير لا بدّ أن تكون موافقة له في إيجابه أو نفيه، وهو في البيت منفي، فينبغي أن تكون الجملة منفية بحسبه ودخول (إلاّ) في الجملة المفسّرة تناقض الضمير؛ لأنه لا يقال: يقوم إلاّ زيدٌ حتى يسبق بنفي[٣١].

ذهب السيوطي (ت٩١١هـ) إلى أنّ (ليس) في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ حرف مهمل لا عمل له. لأنّ (المسك) مرفوع بعد (ليس) منصوب بعد (كان) في نحو: ما كان الطيبُ إلاّ المسكَ خبراً لها، فلو كان في (ليس) إضمار لوجب أن يكون في (كان) إضمار أيضاً، فكون الرفع مختصاً بليس دون (كان) دليل على أن (ليس) ها هنا حرف لا عمل له[٣٢].

ومذهب أبي علي الفارسي أنّ (ليس) في قولهم: (ليس الطيب إلاّ المسك عاملة وتأوّل إعمالها على أوجه)[٣٣]:

---

(٢٩) الأزهية، الهروي، ١٩٥.

(٣٠) شرح ديوان النابغة الذبياني عمر فاروق الطباع، (دار القلم، بيروت، د.ت) ١١٤.

(٣١) رصف المباني، المالقي، ٣٦٩ و ٣٧٠.

(٣٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٣/ ١٩٧.

(٣٣) البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي (مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م٣٨٣، ٣٨٤) ٣٨٣، ٣٨٤

الأول: أنّ اسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الاسمية: (الطيب المسك).

والثاني: أن اسمها (الطّيبُ) و(المسكُ) بدل منه، وخبرها محذوف.

والثالث: أن اسمها (الطّيبُ) و(المسكُ) نعت له، وخبرها محذوف.

وإلى الإعمال ذهب أبو نزار الملقب بملك النحاة (ت ٤٨٩هـ) وتأول الإعمال على وجهين[٣٤]:

الأول: أن اسمها (الطّيبُ) و(المسكُ) مبتدأ خبرُه محذوفٌ تقديره (أفخرُه).

والآخر: أن اسمها (الطّيبُ) و(إلّا) اسم بمعنى (غير) نعت له، وخبرها محذوف.

وكذا ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فـ(ليس) عنده عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والمستثنى منه محذوف بتقدير: ليس الشأن الطّيبُ شيئاً من الأشياء إلّا المسك. وينبغي أن يقدر بشيء يصح منه الإخراج[٣٥].

أما ابن مالك فتدل عبارته على أنه يجوز الإهمال ويجوز الإعمال، وجعل النصب مختاراً في نحو: ليس البرُّ إلّا ذو التقى[٣٦].

وقد ضُعّفت هذه التأويلات؛ لأنّ الإهمال إذا ثبت لغة فلا يمكن تأويله[٣٧]. وهو القول فيجب الاقتصار على المسموع منه. وهذا أولى من الحذف والتقدير الذي لا يخفى ما فيه من تكلف.

وعلى الرغم من أن إهمال (ليس) لغة إلا أن النحويين جوزوا فيها الإعمال إذا لم يقترن الخبر بـ (إلا) نحو قولهم: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيدٌ، وليس منها شفاء الداء مبذول وجعلوا (ليس) عاملة شانية يقول سيبويه: (والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضماراً) [٣٨].

---

(٣٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، ٣/ ١٩٧.

(٣٥) الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ٤/ ١٣٨.

(٣٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ١٨٤.

(٣٧) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٤٩٣، والمغني، بن هشام، ١/ ٥٦٤، والهمع، السيوطي، ١/ ١١١.

(٣٨) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٤٧.

ووافق سيبويه الهروي، وابن يعيش، فـ (ليس) عاملة شانية، والعلة أنه وليها فعل، والفعل لا يلي الفعل ولا يعمل فيه فلا بد من اسم يرتفع به فلذلك أضمر في (ليس)[٣٩].

ويبدو أن الذي حمل هؤلاء على إعمال (ليس) هنا هو أن (ليس) فعل عند الجمهور، والأصل في الأفعال أن تعمل مقدمةً لأصالتها وقوتها في العمل، وإن كان إهمالها لغة، ما دام عملها له وجه من التأويل مقبول.

- تغير موقع الفعل من جملته سبب في عدم إعماله:

ومن أسباب إهمال عمل الفعل ضعفه عن العمل بتغيّر موضعه من صدر جملته. وتبين هذا في البحث في موضعين:

الأول: أفعال القلوب المتصرفة (ظنّ وأخواتها).

والآخر: أعلم وأرى، الناصبتان لثلاثة مفاعيل وأخواتهما.

١ - أفعال القلوب المتصرفة (ظن وأخواتها) [٤٠]:

أمّا أفعال القلوب المتصرفة (ظنّ وأخواتها) فسميت بذلك لأنّ معانيها قائمة بالقلب، ومتصلة به كاليقين والظنّ فمحلّهما ومركزهما القلب، وهي من حيث المعنى أربعة أقسام: ما يفيد في الخبر يقيناً وهو: وجد، وألفى، ودرى، وتعلّمْ بمعنى (اعلمْ)، وما يفيد في الخبر رجحاناً وهو: جعل، وحجا، وعدّ، وزعم، وهَبْ، وما يفيد اليقين والظن، ويغلب في الأول وهو: رأى، وعلم، وما يفيد اليقين والظن، ويغلب في الثاني وهو: ظنّ، وحسب، وخال.

---

(٣٩) الأزهية، الهروي، ١٩٥، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ١١٦.

(٤٠) انظر في معناها وإعمالها مقدمة: الكتاب، سيبويه، ١١٨/١، والأصول ابن السراج، ١٨٠/١، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ١٣٣/١، وصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٩٠م) ٢٧٣/٣، وأوضح المسالك، أبو عبد الله بن هشام، ٢٩٤/١، وائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي (ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م، ١٣٤، وشرح الأشموني: ٣٤٩/١، والهمع: السيوطي، ١٥٣/١). وهذا مشروط بأن لا يتقدم عليها شيء من جملتها وأن لا يأتي بعدها ما يوجب تعليقها.

وأيّاً كان معنى هذه الأفعال فهي تختصّ بالدخول على الجملة الاسمية، فإذا تقدمت في أول جملتها وجب عند البصريين أن تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها .

وعلّل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وجوب الإعمال بأمرين:

الأول: أنها إذا تقدمت، فقد وقعت في أعلى مراتبها؛ فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها.

والآخر: أنها إذا تقدمت، دلّ ذلك على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدلّ على اطّراحها، وقلّة الاهتمام بها؛ فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم؛ لأنّ الشيء لا يكون معنيّاً به مطّرحاً[٤١].

أمّا ابن يعيش فعلّل وجوب الإعمال مع التقدم بقوله:

(لأن المقتضي لإعمالها قائم لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوّغ إبطال عمله، فورد الاسم وقد تقدم الشكّ في خبره فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشكّ)[٤٢].

فعلّة وجوب الإعمال هي أنّ هذه الأفعال إذا تقدمت كانت نافذة وقوية، في العمل، وهو الأصل فيها، فلا يوجد ما يضعفها.

وخالف الكوفيون، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)، وابن الطراوة فأجازوا إلغاءها متقدمة على معموليها مستدلّين بقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أرجـو وآمُـلُ أن تـدنـو مـودَّتُـهـا ... ومـا إخـالُ لـديـنـا مـنـك تنويلُ[٤٣]

فألغى عمل الفعل القلبي (إخال) مع تقدمه على معموليه، فرفع (تنويل) على الابتداء، وخبره المجرور قبله.

---

(٤١) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١٣٠.

(٤٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٨٥.

(٤٣) ديوان كعب بن زهير، أبو سعيد الحسن بن الحسين العسكري، تحقيق: حنا نصر الحتي (ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٩م) ٢٩، وروي فيه: وما لهن طوال الدهر تعجيل ولا شاهد فيه، وهو من شواهد: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م) ١/ ٢٤٨، وشرح التحفة الوردية، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي، تحقيق: عبد الله علي الشلال (مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م) ١٩٥ .

وقول آخر:

كذلك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي أنّي رأيتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ[٤٤]

فألغى عمل الفعل القلبي (رأى) مع تقدمه على معموليه، فرفع ما بعده على الابتداء والخبر.

وهذا عند البصريين مؤوّل إمّا على الإعمال بتقدير ضمير الشأن، أو التعليق بتقدير لام التوكيد، أو الإلغاء لتوسط الفعل في الكلام[٤٥].

وأرجح رأي البصريين في وجوب إعمال هذه الأفعال متقدمة لأمرين:

الأول: أنّ الإعمال أجود لأصالة الفعل وقوته في العمل بالتقدم.

والآخر: لكثرة السماع في إعمال هذه الأفعال متقدمة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل:٢٠]. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦- ٧]. ولقلّة السماع في إلغائها متقدمة. مع إمكان تأويل القليل على وجه من الإعمال مقبول كما فعلَ البصريون.

إلغاء أفعال القلوب المتصرفة: (ظن وأخواتها):

اختص المتصرف من أفعال القلوب (ظنّ) وأخواتها بالتعليق والإلغاء، فالتعليق هو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً، إذا وقع الفعل قبل شيء ممّا له الصدارة في الكلام كالنفي أو لام الابتداء أو غيرهما ممّا هو في مظانّه .. وهو لا يختص بالبحث.

---

(٤٤) لا يعرف قائله، ذكره أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة، (عالم الكتب، بيروت، د.ت) ١١٤٦/٣ ونسبه إلى بعض الفزاريين، وروي الشطر الثاني فيه: أني وجدت ملاك الشيمة الأدبا. بالنصب ولا شاهد فيه، وهو من شواهد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ٢٠٦، وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٩٨.

(٤٥) انظر: البسيط، ابن أبي الربيع، ١/ ٤٣٥، وائتلاف النصرة، الزبيدي، ١٣٤.

أما الإلغاء: فهو إبطال العمل لغير مانع لفظاً ومحلاً[٤٦]، وهو جائز عند الجمهور، خلافاً للأخفش في أنه على سبيل اللزوم[٤٧]، وذلك في موضعين:

الأول: توسّط الفعل بين المفعولين، فيجوز إعماله نحو: زيداً ظننتُ قائماً، ويجوز إلغاؤه فيقال: زيدٌ ظننْتُ قائمٌ[٤٨]، ومن الشواهد على الإلغاء ما أنشده يونس بن حبيب الضبي (ت١٨٢هـ) من قول اللّعين المنقري:

أبا الأراجيز يا ابنَ اللّؤمِ توعِدُني ... وفي الأراجيز خلْتُ اللُّؤْمُ والخورُ[٤٩]

فألغي عمل الفعل القلبي (خلْتُ) لتوسطه، ورفع (اللؤمُ)، وعطف عليه (الخور)، وخبره (بالأراجيز).

والثاني: تأخر الفعل عن المفعولين، فيجوز إعماله نحو: زيداً قائماً ظننتُ. ويجوز إلغاؤه فيقال: زيدٌ قائم ظننْتُ، ومن إلغائه قول أبي أُسيدة الدبيريّ:

هما سيدانا يزعمانِ وإنمّا ... يسودانِنا إنْ يسَّرَتْ غنماهما[٥٠]

فألغى عمل الفعل القلبي (يزعمان) في لفظ المفعولين وفي محلهما أيضاً، فارتفعا على الابتداء والخبر (هما سيدانا).

---

(٤٦) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٨٦، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣١٣، وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٩٥، وشرح الأشموني، ١/ ٣٦٣، والهمع: السيوطي، ١/ ١٥٣.

(٤٧) الهمع: جلال الدين السيوطي، ١/ ١٥٣.

(٤٨) وهذا مشروط بأن لا يسبق الفعل بحرف نفي وإلّا وجب إعماله نحو: شتاءً لم أظنَّ باردًا. وبأن لا يكون المفعول المتقدم متصلاً بما له الصدارة في الكلام كلام الابتداء نحو: لمحمد قائم ظننت وإلا وجب إهماله.

(٤٩) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/ ١٢٠، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ١/ ١٣٥، والتخمير، الخوارزمي، ٣/ ٢٧٨، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٨٥. وروي فيها: الخور. والهمع، السيوطي، ١/ ١٥٣، وروي فيه: الفشل.

(٥٠) انظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م) ٣/ ٢٧١. واستشهد به على أنّ معنى (يسَّرت) أي: ولدت وتهيّأت للولادة ولا شاهد فيه، والتسهيل، ابن مالك، ٢/ ٨٦، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣١٥، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م) ٢/ ١٥٧.
وروي فيها: يسُرَتْ، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ٢٥٤، وروي فيه: أيسرت.

وعلة الإعمال مع التوسط أو التأخر هي حمل الكلام على ما في النية من الشك، فصار الفعل -وإن تأخر- مقدماً في المعنى؛ فلهذا جاز إعماله. وعلّة الإلغاء مع التوسط أو التأخر هي أن الابتداء بالاسم قد حصل على لفظ اليقين، ووجب أن يحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام، لذا كانت هذه الأفعال ضعيفة في العمل، وجعلت في هذا الموضع في تقدير الظرف، وكان المعنى: زيد قائمٌ في ظنّي، فكما أنّ المجرور لا يعمل فيما قبله جعل ما في معناه -وهو الفعل- غيرَ عاملٍ(٥١).

وعلّل ابن يعيش واتفق معه ابن الحاجب جواز الإلغاء بأنّ هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة ولا نافذة إلى غير المتكلم بها، وإنّما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير في ما تعلّق بها فهي ضعيفة في العمل؛ لذا جاز إلغاؤها إذا توسطت أو تأخرت، وصُيّر الفعل في تقدير ظرف، وأضاف علّة أخرى هي أنّ الفعل يضعف عن العمل أحياناً بإبعاده عن الصدر إذا تقدمه معموله؛ لذا تجوز تقويته بحرف الجرّ، وذلك نحو الفعل (ضربْتُ) في: ضربْتُ زيداً أقوى في العمل منه في: زيداً ضربْتُ؛ لذا حَسُنَ تقويته باللام الجارة نحو: لِزيدٍ ضربْتُ. ولا يحسن ذلك مع تأخر معموله(٥٢).

أمّا الصبّان (ت ١٠١٩هـ) فعلّل إلغاء عمل هذه الأفعال بأنّها أفعال لا تؤثر تأثيراً كتأثير الفعل غيرها في المفعول، وذلك (ضربَ) في: ضربت زيداً متعلّق الضرب فيه الذات لا الحدث، بخلاف هذه الأفعال فإنّ متعلّقها الأحداث كقيام زيدٍ في: ظننت زيداً قائماً(٥٣).

وقد ردّت هذه العلل بأنّ هناك أفعالاً باطنية أخرى، ولم يقلْ أحد منهم بضعفها وجواز إلغاء عملها في مفعولها إذا تأخرت عنه(٥٤).

---

(٥١) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/ ١٢٠، وعلل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم درويش (ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م) ٢٨٦ و ٢٨٧، وأسرار العربية، الأنباري، ١٣٠.

(٥٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٨٤ و ٨٥، وانظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد (ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة: ١٩٩٧م)، ٣/ ٩٠٠، والإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي (لجنة إيحاء التراث الإسلامي، بغداد، د. ت) ٦٨/٢، والهمع السيوطي، ١٥٣/١٥.

(٥٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار الفكر، بيروت، د.ت) ٢/ ٢٣.

(٥٤) دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب، (مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت) ٢٢٤ - ٢٢٥.

والذي أرجّحه أنّ إعمال هذه الأفعال وإلغاءَها مرتبط بالمعنى، يتضح ذلك من خلال تعريف النحويين للإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى، فمتى قصد بالفعل معنى اليقين، أو معنى الظنّ عملت متقدمة ومتوسطة ومتأخرة، ويكون تقديم المفعولين -في حال تأخرها عنهما- جائزا لغرض الاختصاص كالتقديم في سائر الأفعال غيرها. ومتى سُلبت هذا المعنى أُلغيت وعاد المفعولان إلى أصلهما من الابتداء والخبر، ويكون الفعل القلبي مع فاعله جملة معترضة بين المبتدأ والخبر في حين توسطه.

٢ - أعلمَ وأرى الناصبتان لثلاثة مفاعيل وأخواتهما:

أَعْلَمَ وأَرَى فعلان ماضيان على وزن (أَفْعَلَ) منقولان من عَلِمَ ورأى الناصبين لمفعولين بهمزة التعدية، فلما نقلا تعدّيا لثلاثة مفاعيل . والنقل مقصور عند النحويين على هذين الفعلين دون سائر أخواتهما لسماعه عن العرب وهو المشهور خلافاً للأخفش، ووافقه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في قياس سائر أخواتهما القلبية الثلاثية مما ينصب مفعولين عليهما[٥٥].

وألحق النحويون بأعلمَ وأرى في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل [٥٦] : نبَّأَ، وأنبأَ، وحدَّثَ، وخبرَّ، وأخبر؛ لتضمّنها معنى (أعلمَ) لا بنقلها بالهمزة أو التضعيف، حيث كان معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام، لأنّ الإخبار المستقيم يكون عن علم، فأُجريت مجراها.

ولم يسمح تعدية هذه الأفعال المتضمنة معنى أعلمَ وأرى لثلاثة مفاعيل إلّا وهي مبنيّة للمفعول، فيقع الأول نائب فاعل وينصب الثاني والثالث مفعولين صريحين . ومن الشواهد عليها قول النابغة الذّبياني:

---

(٥٥) انظر: الأصول، ابن السراج ٢/٢٨٥، والتخمير، الخوارزمي، ٣/ ٢٦٤، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٦٦، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/٤١١، والهمع : السيوطي، ١/١٥٩ .

(٥٦) انظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ١/ ١٧٥، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٦٦، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، ٣/ ٨٩٧، وشرح التحفة الوردية، ابن الوردي، ٢٠٠، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٣٢، وشرح الأشموني، ١/ ٣٨٢، وشرح التصريح، الأزهري، ١/٢٦٥، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م) ١/ ١٥٧.

نُبِّئْتُ زُرعةَ، والسَّفاهةُ كاسمِها، يُهدي إليَّ غرائبَ الأشعارِ[٥٧]

إلغاء أعلم وأرى وأخواتهما:

اختلف العلماء في جواز إلغاء هذه الأفعال كما جاز إلغاء ظنّ وأخواتها المتصرفات، فذهب كثير منهم إلى جواز إلغاء عملها في المفعولين الثاني والثالث إذا توسطت بينهما[٥٨] نحو: عمرٌو أعلمت زيداً قائمٌ. وحجتهم السماع نثراً ومنه قول من يوثق بعربيته: البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر[٥٩]، فألغي عمل الفعل (أعلم) لتوسطه بين مفعوليه الثاني (البركة) والثالث (مع الأكابر)، ونظماً في قول الشاعر:

وأنت أراني اللهُ أمنعُ عاصمٍ وأرأفُ مستكفىً وأسمحُ واهبِ[٦٠]

فألغي عمل الفعل (أرى) لتوسطه بين مفعوليه الثاني (أنتَ) والثالث (أمنعَ).

وحجة المجوّزين أنّ الفعلين منقولان من (علم، ورأى) بهمزة التعدية، فجاز فيهما الإلغاء، كما جاز في (ظنَّ وأخواتها) بسبب ضعفهما من العمل بالتوسيط أو التأخير.

ومنع فريق من النحويين إلغاء هذه الأفعال، ومنهم ابن السراج[٦١] محتجاً بأمرين:

---

(٥٧) ديوان النابغة الذبياني، عمر فاروق الطباع، ٦٤. وهو من شواهد: شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ١/ ٢٥٢، وشرح ابن الناظم، ٢١٥، وشرح ابن عقيل، ١/ ٤١٥، وشرح الأشموني، ١/ ٣٨٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٢، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٤م) ٣١٥/٦.

(٥٨) انظر: التخمير، الخوارزمي، ٣/ ٢٦٤، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ١٠٢، وأوضح المسالك، ابن هشام، ٣٣٣/١، وشرح ابن عقيل، ١/ ٤١٢، وشرح الأشموني، ١/ ٣٨٠، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ٢٦٦، السيوطي، ١/ ١٥٨.

(٥٩) انظر: هذا القول في: أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٣٣، وشرح ابن عقيل، ١/ ٤١٢، وشرح الأشموني، ٣٨٠/١، والهمع، السيوطي، ١/ ١٥٨.

(٦٠) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ١٠٣، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٣٣، وشرح الأشموني، ١/ ٣٨٠.

(٦١) الأصول، ابن السراج، ١/ ١٨٧، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٦٧.

أولهما: أنّها أفعال مؤثّرة، فإذا قلت: أعلمت فقد أثّر الفعل أثراً أوقعته في نفس غيرك.

وثانيهما: أنّ هذه الأفعال لو ألغيت لبقيت مفاعيلها كلاماً غير تام ولا منتظم.

ومنهم الورّاق فالقياس عنده أن لا تلغى إذا لم يُسَمَّ الفاعل فيها، وتوسطت بين المفعولين محتجّاً بأنّها صارت بالنقل الذي دخل فيها بمنزلة الفعل المتعدي في الحقيقة[٦٢].

ومنهم ابن أبي الربيع، وحجّته أمران: [٦٣]

الأول: أنّ مبنى الكلام على الفعل، فنقول: أعلمت زيداً عمراً شاخصاً، ولا يجوز: عمرٌو شاخصٌ أعلمْتُ زيداً على جهة الإلغاء لأنّه لا يجوز اقتصار (أعلم) على المفعول الأوّل دون الثاني والثالث. ويظهر المنع في التوسيط فلا يكون في التأخير.

والثاني: أنّ الفعل قد عمل في المفعول الأوّل، فيبعد إلغاؤه، لأنّه قد أنس بالعمل فضعف الإلغاء، وإنّما يكون الإلغاء في مالم ينصبْ.

وكذا أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٥هـ) فقد منع إلغاءها في المبني للفاعل لأنّ الفعل إذا ذاك يكون معملاً ملغىً في حال واحدة، وأجازه في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب (علم) لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصيرورته في المتعدي لاثنين[٦٤].

أما الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) فقد منع إلغاء (أعلمَ) لأنّه مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال المؤثرة، وأجاز إلغاء (أرى) لأنه بمعنى (ظنَّ) فوافقه في الإلغاء كما وافقه في المعنى[٦٥].

وأرجح الرأي الذي يمنع إلغاء هذه الأفعال لأن الفعل حينئذٍ يكون معملاً ملغى في حال واحدة. ولأنّ المسموع من شواهد إلغائها قليل حتى إنّه لم يُسمع إلغاؤها متأخرةً.

---

(٦٢) علل النحو، الورّاق، ٢٨٩. وانظر: التخمير، الخوارزمي ٣/ ٢٧٩.

(٦٣) البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، ١/ ٤٥٤.

(٦٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق، تركي بن سهو العتيبي (ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م) ٢/ ٧٠٨.

(٦٥) التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع (مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨١م) ٢٠٧.

ومن أسباب إهمال عمل الفعل ضعفه عن العمل فلا يعمل إلا بشروط:

وتبيّن هذا بالبحث في فعل القول بمعنى الظنّ، فمعلومٌ أنّ شأن القول وفروعه أن يتعدّى إلى مفعول واحد مفرداً كان أم جملة، فإن كان مفرداً نصب نحو: قلْتُ شعراً، وخطبةً، وحديثاً، وإن كان جملة حكيت نحو: قال محمدٌ عمرٌو منطلقٌ، والجملة بعده في موضع نصب على المفعولية.

ومن استعمال القول في اللغة العربية أنه يجوز إجراؤه مجرى الظنّ، وذلك حين يليه جملة اسمية فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبها (ظنّ)، وورد ذلك على مذهبين:

الأول [٦٦]: مذهب عامة العرب. وهو المشهور وقال به سيبويه والأخفش، بشرط أن يتضمن معنى الظن، وبشرط أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى مخاطب متصلاً باستفهام. ومن الشواهد على جواز إعماله لتوافر الشروط ما حكاه الكسائي: من قولهم[٦٧]: أتقولُ للعميانِ عقلاً؟ أي: أتظنُّ؟.

ومنه قول هدبة بن الخشرم:

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يحملْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا؟[٦٨]

---

(٦٦) انظر: الكتاب، سيبويه ١/١٢٢ - ١٢٣، والتخمير، الخوارزمي، ٣/٢٧٤، وشرح المفصل: ابن يعيش، ٧/٧٩، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ٢/٦٢، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/٢٥٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (عالم الكتب، بيروت، د.ت) ٩٢. وشرح ابن الناظم، ٢١٢، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/٣٢٧، وشرح ابن عقيل، ١/٤٠٧، وشرح الأشموني، ١/٣٧٥، وشرح التصريح، الأزهري، ١/٢٦٢، والهمع، السيوطي، ١/١٥٧. وزاد ابن مالك: كونه حالاً، انظر: شرح التسهيل، ٢/٩٥.

وزاد السهيلي أن لا يتعدى بلام الجر لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م) ١/٥٧٠، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ١/١٥٥.

(٦٧) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٢٨، والهمع، السيوطي، ١/ ١٥٧.

(٦٨) شعر هدبة بن الخشرم العذري، تحقيق: يحيى الجبوري (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، بغداد، ١٩٧٦م) ١٣٠، وروى فيه: متى تظن ولا شاهد فيه. وانظر: الشعر والشعراء أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (دار الثقافة، بيروت، د.ت) ٢/ ٥٨١. وروي فيه: متى نظن. ولا شاهد فيه أيضاً. وهو من شواهد: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٩٥، وشرح ابن الناظم، ٢١٢، واللسان، ابن منظور، ١١/ ٣٥٢ (ق.و.ل)، وشرحه البغدادي في الخزانة، ٩/ ٣٣٦، والدرر، الشنقيطي، ٢/ ٢٧٣.

فأجري فعل القول مجرى فعل الظن، وعمل عمله في نصب المفعولين.

وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

عـلامَ تـقـولُ الـرُّمـحَ يُـثـقِـلُ عاتقي إذا أنـا لم أطعَـنْ إذا الخيـلُ كرَّتِ[٦٩]

بنصب (الرمح).

فأجري فعل القول مجرى فعل الظن في عمله في نصب المفعولين.

والمذهب الثاني: مذهب بني سليم، وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقاً من غير اعتبار شرط مما سبق. وحكى عنهم ذلك سيبويه يقول: «وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة- أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون بابَ (قلت) أجمعَ مثل (ظننْتُ)»[٧٠]. أي سواء أكان فعلاً ماضياً أم مضارعاً أم أمراً أم اسم فاعل أم مصدراً.

ومما جاء منه على لغتهم قول امرئ القيس:

إذا مـا جـرى شـأويْـن وابـتـلَّ عطفُه تـقـولُ هـزيـزَ الـريـحِ مَـرَّتْ بأثْأبِ[٧١]

على رواية (هزيرَ) بالنصب، فجاء (تقول) بمعنى (تظنّ)، ونصب مفعولين من غير أن يتقدمه استفهام على لغة بني سليم.

إهمال عمل القول بمعنى (الظن):

إذا فقد القول بمعنى الظنّ شرطا من الشروط السابقة أهمل ولم يعمل النصب في المفعولين في مذهب عامة العرب، كما لو جاء القول فعلاً مضارعاً مسنداً إلى غير مخاطب،

---

(٦٩) انظر: ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، (مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م) ٥٥، وهو من شواهد: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٩٥، وأوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٢٨، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ٢٦٣.

(٧٠) الكتاب: سيبويه، ١/ ١٢٤.

(٧١) انظر: ديوان امرئ القيس (دار صادر، بيروت، د.ت) ٦٨. وروي (هزيز) بالرفع، ولا شاهد فيه.

وانظر: اللسان، ابن منظور، ١٥/ ٨٧ (هزز) وروي فيه (هزيز) بالرفع ولا شاهد فيه.

وهو من شواهد: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٣٢٥، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ٢٦٢.

وعلّله سيبويه بقوله: (ولم يجعلوها -يقصد: تقول- كيظنّ أو أظنّ في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُستفهَم المخاطَب عن ظنّ غيره، ولا يُستفهَم هو، إلّا عن ظنه)[٧٢].

وكذا لو لم يسبق القول باستفهام أهمل ولم يعمل. وعلّله ابن يعيش بقوله: (ولأنّ بابه أن يقع محكيّاً ولا يدخل في باب الظنّ إلّا مع الاستفهام؛ لأنّ الغالب أنّ الإنسان لا يسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر إنّما يُسأل عمّا يجنّه ويعتقده لخفائه)[٧٣].

وكذا لو فصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معموله، نحو: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ؟ أهمل ولم يعمل عند سيبويه[٧٤]، لأنّ (تقول) خرجت عن معنى الاستفهام، وعادت إلى حكمها من الحكاية. أمّا الفصل بالظرف نحو: أغداً تقولُ زيداً راحلاً؟ و: أعندك تقولُ زيداً جالساً؟ وبالمجرور، نحو: أفي الدارِ تقولُ زيداً جالساً؟ وبمعموله نحو: أراحلاً تقولُ زيداً؟ فجائز للسماع به، وللتوسع فيه.

فمن الفصل بالظرف قول الشاعر:

أبعدَ بُعْدٍ تقولُ الدَّارَ جامعةً شملي بهم أم تقولُ البعدَ محتوماً؟[٧٥]

فأعمل (تقول) عمل (تظن) بعد الاستفهام المفصول منه بالظرف.

ومن الفصل بمعمول الفعل قول الكميت بن زيد الأسدي:

أجهالاً تقولُ بني لؤيٍّ لعمر أبيك أم متجاهلينا؟[٧٦]

---

(٧٢) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٢٢، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٧٩.

(٧٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٧٩.

(٧٤) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٢٣.

(٧٥) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٣٣٠، وشرحه بدر الدين العيني في المقاصد النحوية، ٢/ ١٨٩، وشرح الأشموني، ١/ ٣٧٦، وشرح التصريح، الأزهري، ١/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني، السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان (لجنة التراث العربي، د. ت) ٢/ ٩٦٩.

(٧٦) شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي (ط٢، عالم الكتب، ١٩٨٦م) ٣٠٩، وهو من شواهد: الكتاب، سيبويه، ١/ ١٢٣، والمقتضب، أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمية (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ) ٢/ ٣٤٨، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٧٩.

فأعمل (تقول) بعد الاستفهام المفصول منه بمعمول القول.

ومذهب عامة العرب وهو إجراء القول مجرى الظن بالشروط المذكورة هو المشهور والجاري على اللغة الفصيحة للسماع به، ولأنّ الأصل في القول وفروعه أن تحكى الجملة بعده، ولا يجري مجرى الظنّ في معناه وعمله إلا بالشروط، وذلك لضعفه عن العمل إلّا بها، ولأنَّ فقد شرط منها يخرجه عن معنى الظنّ ويردّه إلى أصله.

من أسباب إهمال عمل الفعل تغيّر صيغته الأصلية للعمل:

وتبيّن ذلك بالبحث في موضعين:

الأول: الأفعال: قلّ، وكثُر، وطال.

الثاني: الفعلان: حبَّذا، ولا حبَّذا.

١ - الأفعال: قلَّ، وكثُر، وطالَ (٧٧) :

أمّا (قلَّ) ففعل ماضٍ يدل على خلاف الكثرة، ويستعمل للنفي المحض، فيلزم عدم التصرف، ويرفع فاعلاً متلوّاً بصفة مطابقة له، نحو: قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك. وقلَّ رجلان يقولان ذلك بمعنى: ما رجلٌ . والنفي فيه معنوي مثل الفعل: يأبى. لفهم المعنى دون وجود نافٍ.

وأمّا (كثُر) ففعل ماضٍ أيضاً، وهو نقيض القلّة .

وهوفعل لازم يكتفي بمرفوعه فيقال: زيدٌ كثر مالُه.

---

(٧٧) انظر في معناها وعملها :

معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (دار الكتب العلمية، إيران، د.ت) ٤٣٣/٣، ١٦٠/٥، وأساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : عبد الرحيم محمود (دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م، ٢٨٧، ٣٧٦، وشرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٢/٨، واللسان، ابن منظور، ٢٦٦/٨ و٢٨٧/١١ (ق.ل.ل)، والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ط٢ (مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٢م، ١٢٩/٢، ٩/٤، ٤٠، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري، تحقيق: عبد الكريم حبيب (مطبعة اليمامة، حمص، د. ت)، ١٦١، والهمع، السيوطي، ٨٣/٢، ونظرات في الفعل وتقسيماته، أميرة علي توفيق، (ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨١م) ٢١٩ .

وأمّا (طال) ففعل ماضٍ كذلك على وزن (فَعُل)، وهو نقيض القصر في الناس وغيرهم. ويكون بمعنى ارتفع، وبمعنى امتدّ، ويأتي نقيضاً للعَرْض . وهو فعل لازم يكتفي بمرفوعه نحو: طالَ الليلُ، وطال الهمُّ.

إهمال عمل: قلّ، وكثر، وطال:

تتصل (ما) الزائدة الكافة بهذه الأفعال، فيقال: قلَّما ينجحُ المهملُ وكثُر ما نصحتُك، وطالما حذرتُك فتهمل وجوباً، ويزول اختصاصها بالاسم وتتهيّأ للدخول على الفعل. يقول سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل: (... ومن تلك الحروف: رُبمَّا، وقلَّما وأشباههما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيّئوها؛ ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قَلَّ يقولُ)، فالحقوهما ما وأخلصوهما للفعل)[٧٨].

والتعبير عن (قلّما) بالحرف دليل على أنّ هذا الفعل صار بمنزلة حرف نفي يقول أبو علي الفارسي موضحاً: (فإنْ قال قائلٌ: كيف جاز دخول (قلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه، وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه. قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي، ويدلك على مضارعته له قولك: قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلّا زيدٌ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنّه أجري مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ... فلمّا جرى هذا مجرى حرف النفي،

---

(٧٨) الكتاب، سيبويه، ٣/ ١١٤-١١٥، والجمهور يرون أن (ما) المتصلة بهذه الأفعال هي الزائدة الكافة. انظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، الإربلي، تحقيق : إميل بديع يعقوب، (ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١م) ٤٥٩، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي (ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م) ٥٤/١، وشرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٢/٨، والجنى الداني، المرادي، ٣٣٣، والمغني، ابن هشام، ٥٨٨/١، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م) ٤٠٨/٤، والهمع، السيوطي، ٨٣/٢ .

ويرى الرضي أنها مصدرية، انظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١٢٢٨/٢، القسم الثاني، وجعلها السهيلي واقعة على الزمان في نحو : طالما أقمنا في هذا المكان وقعدنا فيه. انظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق : محمد إبراهيم البنا (ط٢، دار الرياض، ١٩٨٤م) ١٨٧ .

فجاز فيه ما أعلمتك ... لأنّ أقرب الأشياء إلى النفس التقليل)[٧٩].

ويشبّه أبو البركات الأنباري (ما) في (ربما) بـ(ما) في (طالما وقلّما) لما بينهما من اتصال دلاليّ في إفادة التقليل أو التكثير. واتصال وظيفيّ في أنّ (ربَّ) حرف جر يلزم للأسماء، فلما دخلت (ما) عليها جاز أن يقع بعدها الفعل، فخرجت عن مذهب الحرف، وكذلك (طال وقلَّ) فعلان ماضيان مفتقران إلى الفاعل، لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من فاعل. فلمّا دخلت عليهما (ما) خرجا عن مذهب الفعل فلم يفتقرا إليه[٨٠]. وهذا عائد إلى أنّ الأصل في العامل عدم التغيير، فلمّا تركّب الفعل مع غيره، حدث له معنى لم يكن قبل فيه ، فأصبح يدلّ على معنى جديد وهو إفادة التقليل أو التكثير في الجمل بعد أن كان يفيده في الأسماء المفردة.

وتجري (كثرما) مجرى (قلّما) في ما سبق إذْ كانت خلافها وألحقت بهما (طالما) .

ومن الشواهد على إهمال (طالما) قول الراجز:

يا ابـــنَ الـزُّبـيـرِ عَصَـيْـكا[٨١]

وطالـمـــا عـنَّـيْـتَـنـا إلـيـكا

---

(٧٩) انظر: التعليقة، أبو علي الفارسي، ١/ ٥٥، والمسائل الشيرازيات، تحقيق، حسن بن محمود هنداوي (ط١، كنوز إشبيليا، ٢٠٠٤م)، ١/ ٣٩٩، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي. (ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م) ١/ ٩١.

(٨٠) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، تحقيق، طه عبد الحميد طه (الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ٦٣/٢. وانظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، ١/ ٩١، واللسان، ابن منظور، ٢٨٧/١١ (ق.ل.ل) ودراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، (ط٢، شركة الربيعان للطباعة والنشر، ١٩٨٦م) ١٣٦.

(٨١) ينسب إلى رجل من حمير. انظر: النوادر، أبو زيد الأنصاري، ٣٤٧. واستشهد به على مجئ الكاف بدلاً من التاء في (عصيك) أي: (عصيت). وهو من شواهد ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م) ١/ ٤١٤، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور وآخرين (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م)، ٣/ ٢٠٢، والشاهد فيه كالشاهد في النوادر، والجنى الداني، المرادي، ٤٦٨، واستشهد به على إنابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري، ١٦١، واستشهد به على اتصال (ما) الكافة بالفعل (طال) فزال اختصاصه بالاسم، وتهيأ للدخول على جملة فعلية صرح بفعلها.

ومن الشواهد على إهمال (قلّما) قول الشاعر:

قلمّا يبرحُ اللبيبُ إلى ما ... يورثُ المجدَ داعياً أو مجيباً[٨٢]

وقول الشاعر:

صددْتَ فأطولْتَ الصّدودَ وقلّما ... وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ[٨٣]

فأهمل الفعل (قلّ) لاتصال (ما) الكافة به. وكان حقّه أن يليه الفعل، ولكن الشاعر أولاه الاسم وجعله سيبويه ضرورة، وهو من القبح بمكان. يقول: (ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض ... وإنّما الكلام: وقلّما يدوم وصالٌ)[٨٤]. فالضرورة عند سيبويه هي مجيء الاسم بعد (قلّما) التي لا يليها إلّا الفعل، ويعضّد هذا قوله في الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل: (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم)[٨٥].

وخرّج العلماء الضرورة في هذا الشاهد على أوجه:

الأول: أن قوله (وصال) مرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر المتأخر (يدوم) فكأنه قال: وقلما يدوم وصالٌ يدوم[٨٦].

---

(٨٢) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، وشرحه السيوطي في شرح شواهد المغني، ٧١٧/٢.

(٨٣) نسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه انظر: - ديوان عمر بن أبي ربيعة (دار صادر، بيروت د.ت) وهو من شواهد: الكتاب، سيبويه، ٣١/١، و١١٥/٣، والمقتضب، المبرد، ٢٢٢/١، والأصول، ابن السراج، ٤٦٦/٣، والخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار (دار الهدى، بيروت، د.ت) ١٤٣/١، واستشهد به على التصحيح في (أطول) على الأصل، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر، القاهرة، د.ت) ١٤٤/١، واستشهد به على تصحيح (أطول) أيضاً.

(٨٤) الكتاب، سيبويه، ٣١/١.

(٨٥) المرجع السابق: ١١٥/٣.

(٨٦) انظر: الأصول، ابن السراج، ٤٦٦/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، ٥٤/١، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، ١٠٦/١، وتحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن عيسى الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م) ٦٧.

والثاني: أن قوله (وصالٌ) مرتفع بالفعل الظاهر (يدوم)، والأصل: وقلّما يدوم وصالٌ. فقدم الشاعر وأخّر مضطرّاً لإقامة الوزن. وقوله (وصال) على هذا فاعل مقدّم. وهو عند البصريين من موضع الشيء في غير موضعه -كما وضح سيبويه- لأنّ الفاعل لا يتقدم في الكلام على جملته، وتقدم هنا للضرورة[٨٧].

وهذا التخريج هو ما يتفق وطبيعة اللغة في فهم النص على ظاهره دون حذف وتقدير، والأَوْلى جعله جائزاً في غير الضرورة، وبخاصّة أن تقديم الفاعل جائز عند فريق من النحويين -وهم الكوفيون- في الشعر وغيره[٨٨]، فقوله: (وصال) فاعل مقدم على فعله (يدوم) لغرض تخصيصه بالعناية والاهتمام. والمراد تقليل الوصال مع طول الصدود، ودليل ذلك تقديم الجار والمجرور أيضاً للغرض نفسه.

والثالث: أنّ (ما) في (قلّما) مصدرية، والمصدر فاعل الفعل[٨٩].

٢ - الفعلان: حبَّذا ولا حبَّذا [٩٠]:

أمَّا حبَّذا فهي ممّا جرى مجرى (نعم) في المدح، إلاّ أنّها تزيد عليها في كون الممدوح بها محبوباً للقلب، حاضراً فيه، قريباً من النفس. وإذا أريد الذمّ قيل: لا حبّذا فيجري مجرى (بئسَ) في إفادة الذمّ، ويزيد عليها في كون المذموم مبغوضاً.

واختلف العلماء في (حبَّذا) على آراء:

الأول: يرى سيبويه - وتبعه جمهور النحويين - أنّ (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم

---

(٨٧) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، والمقتضب، المبرد، ١/ ٢٢٢، وتحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، ٦٧، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/ ٩٨، والضرائر، لابن عصفور الاشبيلي تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط١، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٧٣م) ٢٠٢.

(٨٨) أوضح المسالك، ابن هشام، ١/ ٣٣٧.

(٨٩) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/ ١٢٢٨- القسم الثاني.

(٩٠) انظر في معناهما وعملهما: المفصل، الزمخشري، ٢٧٥، وشرح الأنموذج في النحو، محمد بن عبد الغني الإردبيلي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (ط١، دار العلوم، الرياض، ١٩٩٠م) ٢٠٧، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٢٦، واللّمحة في شرح الملحة، الصايغ، ١/ ٤١٦، وشرح التحفة الوردية، ابن الوردي، ٢٦٩، وتوضيح المقاصد، المرادي، ٢/ ٩٩، وأوضح المسالك، ابن هشام، ٢/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٥٨، وشرح التصريح، الأزهري، ٢/ ٩٩، والأشموني، ٢/ ٢٩٣.

إشارة للمفرد المذكر فاعل له. وهما باقيان على أصلهما جملة فعلية فـ(حبَّذا) مفرد لا مركب. وحجتهم أمور(٩١):

الأول: أنّ الأصل في العامل عدم التغيير، فدلّ ذلك على عدم التركيب.

والثاني: أنه لم يعهد تركيب الفعل مع الاسم كما عهد تركيب الحرف مع الحرف، والاسم مع الاسم.

والثالث: أن (حبّذا) لو كان مركباً لكان التركيب له لازماً كلزوم المركبات المزجية الأخرى، وهذا لم يلزم، حيث جاز الاقتصار على (حبَّ) عند العطف، كقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

باسم الإله وبه بَدَيْنا
ولو عبدْنا غيرَه شقيْنا
فحبَّذا ربّاً وحَبَّ دينا(٩٢)

فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك في المركبات المزجية غيرها التي تغير حكمها بالتركيب.

والرابع: أنّ (حبّذا) لو كان مركباً لخرج من استعمال إلى آخر.

وعلّل أصحاب هذا الرأي لزوم (ذا) الإفراد والتذكير بأنّه جرى بإسناده إلى اسم

---

(٩١) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٨٠، وعلل النحو، الورّاق، ٢٩٦، والجمل في النحو، الزجاجي، ١١٠، والمفصل، الزمخشري، ٢٧٥، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٢٣، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/ ١١٣٠، القسم الثاني.

(٩٢) انظر: ديوان عبد الله بن رواحة وليد قصاب، (ط١، دار العلوم، الرياض، ١٩٨١م) ١٤٢. وهو من شواهد: ابن دريد، جمهرة اللغة: (دار صادر، بيروت، د.ت) ٣/ ٢٠٢. واستشهد به على أن (بدينا) بالياء لغة للأنصار، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ٥٠٠، واستشهد به على الاستغناء عن مخصوص (حبذا) وأحسن ما يكون ذلك بعد تمييز، وشرح الأشموني، ٢/ ٢٩٦، واستشهد به على أنه أكثر ما تجئ (حب) مع غير (ذا) مضمومة الحاء، وقد تفتح حاؤها، وشرح التصريح، الأزهري، ٢/ ٩٩، واستشهد به على أن (حبذا) غير مركبة من (حب وذا) فحذفت (ذا) ولم يتغير المعنى.

الإشارة مجرى المثل في عدم التغيير[٩٣]، ووجه مشابهته للمثل في عدم التغيير أنّه لم يضمّ أوّله ولا وضع موضع (ذا) غيره من أسماء الإشارة، فالتزمت فيه طريقة واحدة، كما التزم ذلك في المثل العربي: (في الصيفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)[٩٤]، فاستعمل للمفردة المؤنثة وإن كان المخاطب به غيرها، وهذا الرأي هو المشهور.

الثاني: من آراء العلماء في (حبّذا) يرى الأخفش[٩٥] أنّ (حَبَّ) فعل، (وذا) اسم إشارة، ركّبا معاً فأزال التركيب اسمية (ذا)، وصار مع (حبَّ) فعلاً فاعله المخصوص بعده.

ونسب إلى جماعة منهم المبرد[٩٦]، وابن درستويه[٩٧]، وخطاب المارديّ (ت ٤٥٠هـ)[٩٨]. وحجتهم في تركيبه أنّه لا يجوز الفصل بين (حَبَّ) و(ذا)، وأنّ (ذا) لا يتصرف بحسب المشار إليه، وحجتهم في تغليب الفعلية على الاسمية أنّ (حَبَّ) فعل بدليل تصريفه، فيقال: لا يحبّذُه بما لا ينفعه. ولما كان أسبق لفظاً، وأكثر حروفاً غُلِّب على الاسم (ذا)[٩٩].

والثالث: يرى الرّبعي (ت ٤٢٠هـ) أنّ (حَبَّ) فعل، و(ذا) زائدة، والمخصوص فاعل (حَبَّ)[١٠٠].

وعلى هذه الآراء تكون (حبّ) فعلاً. والمشهور منها الرأي الأول، وهو رأي سيبويه

---

(٩٣) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٠٨، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٢٥، وشرح ابن الناظم، ٤٧٤، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٦٠، وشرح الأشموني، ٢/ ٢٩٣، وشرح التصريح، الأزهري، ٢/ ٩٩، وهناك آراء أخرى: انظر: البغداديات، الفارسي، ٢٠١، وشرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٧٦، وشرح ابن الناظم، ٤٧٥.

(٩٤) انظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: نعيم حسين زرزور (ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م) ٢/ ٨٣. ويروى (الصيفَ ضيَّعتِ اللَّبَنَ).

(٩٥) انظر: توضيح المقاصد، المرادي، ٢/ ٩٢٩.

(٩٦) انظر: الهمع، السيوطي، ٢/ ٨٨، وفي المقتضب ما يخالفه: انظر: ٢/ ١٤٣.

(٩٧) انظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ١٦٠.

(٩٨) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/ ١٠٠.

(٩٩) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١٤١، وشرح الجمل، ابن عصفور، ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٣/٢٦، الهمع، السيوطي، ٢/ ٨٨.

(١٠٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/ ١١٣١، القسم الثاني.

والجمهور، لإجماع العلماء على فعلية (حبّ) قبل اتصال (ذا) بها. والأصل عدم التغيير، ولأنه لم يعهد في العربية تركيب الفعل مع الاسم. وإنّما اختصّ (حبّذا) بهذا الاستعمال دون سائر أفعال المدح، لأنه قصد به معنى زائداً عليها - كما ذكر - فألزم اسم الإشارة للمفرد المذكر، وهو مبهم فيحصل الإبهام في المدح به، ولا يذكر بعده تمييز يفسّره، فالغالب حذفه هذا بالإضافة إلى أنّ القول بتركيب (حبّذا) فيه إخراج اللفظ عن أصله بلا دليل. وفي عدم التركيب إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه وهو الأصل.

إهمال عمل حبذا:

يرى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أنّ (حبّ) مركبة مع (ذا)، وصارتا بالتركيب اسماً واحداً مرفوعاً، يقول سيبويه موضحاً رأيه: (وزعم الخليل -رحمه الله- أنّ حبّذا بمنزلة حَبَّ الشيء، ولكن ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمٍّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنّك تقول للمؤنث: حبّذا ولا تقول: حبَّذه؛ لأنّه صار مع حَبَّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللّازم، لأنّه كالمثل)[١٠١].

وهو رأي المبرد أيضاً، والمشهور عنه أنَّ (حبّذا) في الأصل هي: حَبَّ، و(ذا) ثم ركبت الكلمتان فصارا اسماً واحداً يعرب مبتدأ، يقول: (وأمّا (حبَّذا) فإنما كانت في الأصل: حبّذا الشيء؛ لأنّ (ذا) اسم مبهم يقع على كلّ شيء. فإنّما هو حَبَّ هذا، مثل قولك: كرُمَ هذا، ثم جعلت (حبَّ) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة فتقول: حبّذا عبدُ الله، وحبّذا أمةُ الله)[١٠٢].

وإليه ذهب ابن السراج، يقول: (... ثمّ جُعلت حبّ وذا اسماً فصار مبتدأ، أو لزم طريقة واحدة تقول: حبَّذا عبدُ الله، وحبَّذا أمةُ الله. ولا يجوز حبَّذه لأنّهما جُعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه، كما يكون ذلك في الأمثال)[١٠٣].

---

(١٠١) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٨٠.

(١٠٢) المقتضب، المبرد، ٢/ ١٤٣.

(١٠٣) الأصول، ابن السراج، ١/ ١١٥.

واتفق مع هذا الرأي جماعة من النحويين[١٠٤] منهم الورّاق، والزّجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ونسبه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، إلى هشام اللّخمي (ت ٥٨٠هـ)، ونسبه السيوطي إلى الأكثرين.

واستدلوا على تركيب (حبّ) مع (ذا) بعدم تصرف (ذا) بحسب المشار إليه، وبعدم جواز الفصل بين (حبّ) و(ذا) بشيء، نحو: حبَّ في الدار ذا، أو: حبَّ اليومَ ذا.

واستدلوا على اسمية (حبّذا) بعد التركيب بأمور[١٠٥]:

- أنّه قد عهد تركيب الأسماء، نحو: بعلبك، ورامهرمز، ولم يعهد تركيب الأفعال، فوجب أن يحمل هذا على حكم الاسمية لوجود النظير.

- أنّ الأسماء أصل في الأفعال، والأصل أبداً مقدم على الفرع إذا اجتمعا .

- أنّ الاسم أشرف وأقوى من الفعل، فلمّا ركّبا غُلِّبَ جانب الاسمية؛ لقوته.

- أنّه كثُر استعماله منادى، والنداء من خواص الأسماء.

فعند هؤلاء النحويين تصير (حبّذا) اسماً مركباً من (حبّ، وذا) بمعنى المحبوب، ويُهمل الفعل (حَبَّ) فلا يكون له عملٌ في رفع الفاعل.

وهذا دليل على أن الفعل يهمل بسبب تغيير صيغته عمّا كانت عليه.

والذي عليه جمهور النحويين هو رأي سيبويه كما سبق توضيحه.

---

(١٠٤) انظر متتابعاً: علل النحو، الورّاق، ٢٩٦، ٢٩٧، والجمل في النحو، الزجّاجي، ١١٠، وشرح الجمل، ابن عصفور، ٢/ ٧٧، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٥٩، والهمع، السيوطي، ٢/ ٨٨.

(١٠٥) انظر: علل النحو، الورّاق، ٢٩٧، وشرح الجمل، ابن عصفور، ٢/ ٧٦، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١٤٠، وشرح الأشموني، ٢/ ٢٩٣، وشرح التصريح، الأزهري، ٢/ ١٠٠، والهمع، السيوطي، ٢/ ٨٨.

خاتمة:

لعلّه اتّضح من البحث ما يأتي:

- المقصود بمصطلح الإهمال، وما يرادفه من مصطلحات، والفرق بينه وبين الإلغاء.

- الأصل في الفعل أن يعمل؛ لقوته وأصالته في العمل.

- شاع إعمال الفعل في اللغة العربية، وجاء القليل منه مهملاً لأسباب متعدّدة ألخّصها في ما يلي:

- إهمال عمل الفعل؛ لغة لبعض العرب، كإهمال (ليس) في لغة بني تميم.

- ضعف الفعل إمّا لكونه غير مؤثر في ما يتعلق به كأفعال الظنّ المتصرفة، وما ضمّن معناها؛ حين تتوسط أو تتأخر في جملتها سبب في إلغائها لفظاً ومحلاً. وإمّا لكونه لا يعمل إلاّ بشروط، كفعل القول بمعنى الظنّ، فإذا فقد أحدها أهمل وعاد إلى معناه الأصليّ.

- تغيّر صيغة الفعل الأصلية، وخروجه من استعمال إلى استعمال آخر سبب في إهماله كالأفعال: قلَّ، وكثُر، وطال حين تتصل بها (ما) الكافة. وكالفعل (حبّ) حين تتصل به (ذا) عند فريق من النحويين فتركب الكلمتان وتصبحان اسماً واحدًا. فيخرج عن استعمال الفعل إلى استعمال آخر، وهو الاسم. فيهمل ولا يعمل في رفع الفاعل بعده.

المصادر والمراجع

١ – ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: محمد أحمد النماس، مطبعة المدني، مصر الطبعة الأولى،، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣ – ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي الجزائري، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنباء، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤ – الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

٥ – أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.

٦ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار ابن الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.

٧ – الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٠م.

٨ – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق : عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٩ – الأمالي النحوية، جمال الدين عثمان بن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، د.ت.

١١ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢ – الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٣ – الإيضاح في شرح المفصل، جمال الدين عثمان بن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، بغداد، د.ت.

١٤ – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

١٥ – البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.

١٦ – البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

١٧ – البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٨٠م.

١٨ – التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١٩ – تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن عيسى الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.

٢٠ – التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٢١ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

٢٢ – التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

٢٣ – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦م.

٢٤ – الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥ .

٢٥ – جمهرة اللغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت، د.ت.

٢٦ – الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٢م.

٢٧ – جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلّي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٨ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م .

٢٩ – حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، د.ت.

٣٠ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٣١ – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الهدى، بيروت، د.ت.

٣٢ – دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الربيعان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٣٣ – دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

٣٤ – الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٥ – ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، د. ت.

٣٦ – ديوان عبد الله بن رواحة، د. وليد قصاب، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ– ١٩٨٦م.

٣٧ – ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، د.ت.

٣٨ – ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي، تحقيق: مطاع طرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.

٣٩ – ديوان كعب بن زهير، أبو سعيد الحسن بن الحسين العسكري، تحقيق: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٤٠ – ديوان النابغة الذبياني، شرح د. عمر فاروق الطباع، دار القلم،، بيروت، د. ت.

٤١ – رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

٤٢ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.

٤٣ – شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، ١٩٧٩م.

٤٤ – كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٤٥ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.

٤٦ – شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، در الجيل، بيروت، د.ت.

٤٧ – شرح الأنموذج في النحو، محمد عبد الغني الإردبيلي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

٤٨ – شرح التحفة الوردية، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي، تحقيق: د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م.

٤٩ – شرح التسهيل، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٥٠ – شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري،، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

٥١ – شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٥٢ – شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٥٣ – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، تحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

٥٤ – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

٥٥ – شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٥٦ – شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، مطبوعات عمادة البحث البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

٥٧ – شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د. ت.

٥٨ – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ذ٩٧٧م.

٥٩ – شرح قطر الندى وبلّ الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ– ١٩٦٣م.

٦٠ – شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٦١ – شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار القلم، بيروت، د. ت.

٦٢ – شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٦٣ – شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب بيروت.

٦٤ – شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق .د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

٦٥ – شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧ م.

٦٦ – شرح ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، دار التراث الأولى، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ– ١٩٨٦م .

٦٧ – شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٦٨ – الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة، بيروت، د. ت.

٦٩ – شعر هدبة بن الخشرم العذري، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، بغداد، ١٩٧٦م.

٧٠ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

٧١ – الضرائر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٧٢ – علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم درويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٧٣ – القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.

٧٤ – الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية،، ١٣٧١هـ – ١٩٩٧م.

٧٥ – اللباب في علم الإعراب، للإسفرائيني، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٧٦ – لسان العرب، ابن منظور، تعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

٧٧ – اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م

٧٨ – مجمع الأمثال، أبو الفصل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٧٩ – المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٨٠ – المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٨١ – معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٨٢ – معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، إيران، د. ت.

٨٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: حسن حمد، ود. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٨٤ – المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، د. ت.

٨٥ – المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٨٦ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٨٧ – الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٨٨ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم حبيب، مطبعة اليمامة، حمص، د. ت.

٨٩ – نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

٩٠ – نظرات في الفعل وتقسيماته، د. أميرة علي توفيق، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

٩١ – النوادر، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

٩٢ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

Abstract

The Reason for the Negligence of the Function of the Verb in the Arabic Grammar.

***Dr. Muniera Bint Mahmoud al Hamed**

This research aims to discuss the reasons for the negligence of the function of the verb in the Arabic grammar. The paper starts with a definition of the "negligence" and "cancellation ".The paper then discusses the rules of negligence in grammar and confirms that the true verb is the original in the whole process. Hence, negligence may occur as a result of the verb coming late in the sentence or due to any change in the true form of the verb.

*Associate professor of Syntax and Grammar, University of Princess Nurah Bint Abdul–Rahman, Riyadh.

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF
ISLAMIC & ARABIC STUDIES COLLEGE

EDITOR IN-CHIEF
Prof. Ahmed Hassani

EDITORIAL BOARD
Dr. Asma Ahmed Alowais
Dr. Majid Abdulsalam
Dr. Al-Rifai Abdel Hafiz
Dr. Cherif Mihoubi

ISSUE NO. 37
Jumada 2, 1430H - June 2009CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. **157016**

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

Islamic & Arabic Studies College Magazine

Academic refereed journal

Issue No. 37

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.co.ae

Read In This Issue

Emendation of Some Words in The Holy Quran

An Editing of Part of the Saying of al-Qodouri

Abu al–Qasim Al-Maliki and his Methodology in Al-Nawazel Fiqh

The Authentication of Cure by the Holy Quran

Facial Expressions in al- Hadith al-Sahreef

The Reasons for the Negligence of the Function of the Verb

Investigation and Interpolation In Ibn Al–Roomy's Poetry

The Musical Formation in the Poetry of Ibn Sahal

The Role of the Teaching Environment in Developing Second Language Learning

An Analytical Study of Testing Effectiveness

م 2009/ هـ1430